

أخلاقيات الصحافة في المشهد الإعلامي السمعي المرئي الخاص في تونس

د. ثريا السنوسي

أستاذة بمعهد الصحافة و علوم الاخبار

هذه الدراسة تم إعدادها في إطار الملتقى الدولي حول أخلاقيات المهنة الصحفية، الذي ينظمه معهد الصحافة و علوم الاخبار في أفريل 2009.

التخطيط

- مقدمة عامة

I- الدور الاجتماعي لوسائل الإعلام

II- مدى احترام القطاع السمعي المرئي التونسي لأخلاقيات الصحافة في المجال الاجتماعي

III- أخلاقيات الصحافة في تونس من خلال الإعلاميين التونسيين

مقدمة عامة

يقول ميريل " كما أن الحياة تصبح بلا معنى لانسان بلا عقل، فإن الحرية تصبح بلا معنى لصحافة بلا أخلاقيات... إن الصحفيين يحتاجون لتوجه أخلاقي لقيادة حريتهم !"

و من هذا المنطق تتراءى لنا موائيق الشرف بمثابة العمود الفقري في ممارسة المهنة الصحفية بأنواعها: المكتوبة و المسموعة و المرئية و الإلكترونية.

إلا أن الصبغة التجارية التي تغطي على طبيعة المجال الإعلامي السمعي المرئي الخاص تجعله رهنية لمنطق الربح و أداة تعكس مصالح الجهات الممولة التي يستمد منها الإعلام السمعي المرئي في القطاع الخاص استمرارية وجوده، وذلك اعتمادا على نسب المشاهدة التي يطمح إلى تطويرها، و بالتالي إلى ضمان شعبيته و نجاحه و ديمومته . و لكسب هذا الرهان عمدت الكثير من وسائل الإعلام إلى السماح بعدة تجاوزات أخلاقية مما أدى إلى خرق موائيق الشرف المنظمة لمهنة الصحافة.

و نحن في هذا البحث سنحاول الوقوف عند أبرز هذه التجاوزات في القطاع السمعي المرئي التونسي الخاص.

I- الدور الاجتماعي لوسائل الإعلام

إن الخوض في جوهر أخلاقيات المهنة الصحفية يساهم بدرجة كبيرة في تحديد وظائف وسائل الاعلام في المجتمع و توضيح دورها فيه. هذا الدور الذي يضمن لها، إذا ما قامت به على أكمل وجه مستقبلا أنجع نتيجة ارتباط الجمهور بها و ثقته بما تقدمه.

لذلك حاولنا الوقوف في هذه الدراسة عند درجة وعي قناة حنبعل وهي أول قناة تلفزيونية خاصة في تونس، بهذا الدور، وقياس مدى إضطلاعها بمسؤوليتها نحو المجتمع و نحو الأفراد.

وقد اعتمدنا في تحديد هذه المسؤوليات على ما جاء في الدراسة العلمية التي قام بها الدكتور سليمان صالح و التي تقوم على تحليل 63 ميثاقا أخلاقيا ودراسة الفكر الأخلاقي في مجال الإعلام.

نتلخص مسؤولية وسائل الإعلام نحو المجتمع في جملة من النقاط:

1- حق الجمهور في معرفة الحقيقة: و يعني واجب وسائل الإعلام في التغطية الشاملة و المتكاملة للأحداث و كذلك السعي الجاد لمعرفة الحقيقة و إظهارها.

وهذا الحق يتجسم في المبدأ الأول لميثاق الشرف الصحفي التونسي " يلتزم الصحفي بالسعي إلى الحقيقة و بالعمل على إبلاغها إلى الرأي العام في إطار ما يتوفر من

معلومات". كذلك ورد في ميثاق الصحفيين العرب " إن أول واجبات الصحفي و أهمها البحث عن الحقيقة و تحري الدقة " .

2- إدارة المناقشة بكل حرية: و يعني احترام حقوق كل الأطراف في التعبير عن آرائها إضافة إلى العرض المتوازن لأراء الأطراف و احترام حق النقد. وهو ما يفضي إلى ضرورة إلتزام الموضوعية. وقد وقعت الإشارة إلى ذلك من بعيد في المبدأ الثامن لميثاق الشرف الصحفي التونسي الذي يؤكد على ضرورة احترام الرأي المخالف.

كما ورد مصطلح الحرية في ميثاق الصحفيين العرب" يضل مبدأ الحرية و المسؤولية هو المبدأ الذي نسير عليه"

كما تمت الإشارة إلى ضرورة " ممارسة حرية الرأي و النشر بشفافية كاملة فيما يتعلق بالقضايا العامة".

3- الدفاع عن مصالح المجتمع: بما في ذلك من كشف للانحرافات و الفساد و عن سوء استغلال السلطة.

4- احترام حق المجتمع في إدارة العدالة: بما في ذلك احترام مبدأ أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته و عدم محاكمة المتهم بواسطة الرأي العام و عدم التأثير على سلطات القضاء بشكل من الأشكال.

وقد غاب في ميثاق الشرف التونسي الإشارة إلى النقطتين الثالثة و الرابعة في حين وقع التعرض إلى ضرورة " احترام القانون العادل و أحكام القضاء" في ميثاق الصحفيين العرب، إلى جانب الإشارة إلى " الإلتزام بمكافحة الفساد".

أما فيما يخص مسؤولية وسائل الإعلام نحو الأفراد، فتتلخص فيما يلي:

1- احترام حق الخصوصية: ويضم عدم انتهاك حرية الأماكن الخاصة أو الملكية الخاصة و عدم نشر معلومات عن حياة الإنسان الخاصة بدون موافقته.

2- احترام الكرامة الإنسانية للفرد: و يعني عدم الإساءة إلى شرف الإنسان و سمعته و تجنب السب و القذف و ما يمكن أن يزيد من معاناة الأشخاص و آلامهم أو يسبب لهم ضررا ماديا أو معنويا.

وقد غابت الإشارة إلى احترام الخصوصية في ميثاق الشرف الصحفي التونسي في حين أكد المبدأ الرابع لميثاق الصحفيين العرب على أهميتها: " إن احترام الخصوصية مبدأ رئيسي في الممارسة الصحفية و الإعلامية، نوكد من خلاله ضرورة احترام الصحفي

للحياة الشخصية، و ضمانات الخصوصية لكل مواطن و عدم التورط في نشر ما يكشفها بدون إرادة صاحبها و إننه."

لقد أقر ميثاق شرف الصحفيين التونسيين بعض المسؤوليات نحو المجتمع و نحو الأفراد في حين التزم ميثاق الصحفيين العرب بجل هذه المسؤوليات إن لم نقل كلها، وهو ما يحتم على الصحفيين التونسيين الإلتزام بكل ما جاء فيه بما أن تونس هي عضو منتمي لنقابة الصحفيين العرب.

ومن هذا المنطق، قمنا بدراسة محتوى عينة من برامج قناة حنبعل و ذلك من أجل الإجابة عن التساؤل التالي:

- إلى أي مدى يلتزم الصحفيون العاملون تحت لواء قناة حنبعل بالأخلاقيات الصحفية و باحترام المبادئ المتعلقة بمسؤوليتهم نحو المجتمع و نحو الأفراد؟
- II - مدى احترام القطاع السمعي المرئي التونسي الخاص لأخلاقيات الصحافة:**

قمنا بتحليل محتوى أربع عينات من أربعة برامج يعتمد في إنجازها على الأساليب الصحفية مثل التقارير و الإستجابات و الحوار

- برنامج " المسامح كريم "
- برنامج " في دائرة الضوء "
- برنامج " عن حسن نية "
- برنامج " هذا أنا "

العينة الأولى: برنامج " المسامح كريم "

هو برنامج إجتماعي رفع شعار " عندما لا تجد أحدا يصغي إليك، نحن نصغي إليك و نفتح لك أبواب الأمل و نوافذ المستقبل " وهو يهتم بالقضايا الإجتماعية من أربعة زوايا:

- لقاء شخص مفقود
- البحث عن الحقيقة
- التدخل لفظ النزاعات
- الإعراف بجميل و تكريم بعض الأشخاص.

وذلك من أجل رفع " قيم التصالح و التسامح ". هكذا عرف فريق عمل البرنامج الهدف المرجو منه.

وقد قمنا بمتابعة دقيقة لثلاث حلقات من هذا البرنامج لرصد مدى احترام الصحفيين لأخلاقيات المهنة الصحفية و احترام ميثاق الشرف الصحفي:

- حلقة يوم 2 جانفي 2009
- حلقة يوم 9 جانفي 2009
- حلقة يوم 16 جانفي 2009

الملاحظات:

يلعب هذا البرنامج على المشاعر الإنسانية و يضخم المآسي إن لم نقل يصنعها أحيانا و ذلك بهدف شد المشاهدين و إثارتهم، وهو ما يتعارض مع مبدأ ذكر في عديد الموثيق الدولية، وهو " ضرورة مراعاة القيم الإنسانية العميقة و عواطف البشر " و نذكر مثلا على ذلك:

في حلقة 2 جانفي 2009، سأل الصحفي الضيف عن أبيه فأجابه " الشايب مات " أي "أبي توفي" و في الإبان أطلق المخرج موسيقى حزينة لأغنية مطرب معروف يبكي فقيدا و ذلك في محاولة لاستدراج الضيف للبكاء و قد نجح في ذلك حيث أجهش الرجل بالبكاء بحرقة واضحة و بصوت عال و قد دامت هذه الموسيقى أكثر من دقيقة من الزمن !

وقد تكرر استعمال المقاطع الموسيقية الحزينة و المطولة في جميع الحلقات و عمد المخرج في كل مرة إلى التركيز على وجه الضيوف (Gros plan) و كأنه يبحث عن دمة يلتقطها بالكاميرا أو حركة مؤثرة يركز عليها.

وهذا في اعتقادنا مخالف لمبدأ مراعاة الذوق و اللياقة Taste and decency الذي يدعو إلى تجنب ما يمكن أن يزيد من معانات الأشخاص و الأهم و يسبب ضررا ماديا أو معنويا لهم، فالصحفي التلفزيوني أو الإذاعي يجب أن لا يكون سببا في زيادة مشاعر القلق و التوتر و الحزن عندما يقوم باستضافة شخص للأستوديو.

النقطة الثانية هي عدم احترام مبدأ الخصوصية. و يرى الكثير من الصحفيين أن انتهاك حق الخصوصية أصبح نتيجة طبيعية لتطور تكنولوجيا الإعلام و الإتصال، فبعد أن كان خرق هذا المبدأ حكرا على الصحف الشعبية أي ما يسمى " Taboid " التي تبحث عن زيادة التوزيع عبر التركيز على القصص التافهة أحيانا و التي تتضمن أسراراً خاصة لبعض النجوم و الشخصيات المعروفة، أصبحت محطات التلفزيون تسيير في نفس الإتجاه بهدف زيادة نسب المشاهدة.

و يتجلى خرق مبدأ الخصوصية في حلقة 2 جانفي 2009، لبرنامج المسامح كريم في إخراج الصحفي المتعمد للضيف حتى يروي تفاصيل ثانوية لقصته. فقد سأل الصحفي: ماهي الظروف التي جعلتك تترك بيتك؟

فأجاب الضيف: "ما نحبش نحكي عليها- هذيه حاجة خاصة".

و عوض أن يحترم الصحفي رغبة الضيف في الاحتفاظ بأسراره الخاصة، أخذ يستفسره و يستدرجه بقوله " هربت من المسؤولية إما لا " (أي إذن!).

و هنا نلاحظ خرقا واضحا يتمثل في عدم إحترام رغبة الضيف في الإمتناع عن الإدلاء ببعض التفاصيل.

و قد تواصلت هذه الإستفزات في حلقة 9 جانفي 2009 إلى درجة استعمل فيها الصحفي كلمة غير لائقة ليدفع بضيفه للإدلاء ببعض التفاصيل وهي كلمة "كذبت". كان على الصحفي هنا استعمال عبارات أطف كأن يقول مثلا "و أنت لم تقل الحقيقة" أو "أخفيت جانبا من الحقيقة" و لكن أن يقول له أنت " كذبت"، فهذا في رأينا فيه شيء من عدم اللياقة. وقد حذرت عدة موثيق من مثل هذه الأخطاء إذ نجد مثلا أن ميثاق لجنة معايير الإذاعة البريطانية الصادر سنة 1998 يؤكد على مبدأ اللياقة و يلح على ضرورة " احترام أحزان الناس و عدم استغلال الصدمات التي يتعرضون لها، أو إقناعهم خلال هذه الصدمات بالتعبير عن عواطفهم و آرائهم التي يمكن أن يندموا عليها بعد ذلك".

النقطة الثالثة التي جلبت انتباهنا في البرنامج هي عدم إلترام الحياد. و يتجلى ذلك مثلا في حلقة 16 جانفي 2009، حيث علق الصحفي (مقدم البرنامج) بقوله " أنا مصدوم... تنجموا تقعدوا ما تراوش أخواتكم!؟" في سؤال موجه مباشرة إلى الجمهور! جاء ذلك في حوار شكى فيه الضيف جفاء أخته.

و يذهب ابتعاد مقدم البرنامج عن الحياد إلى حد إطلاق أحكام تعسفية تنتفاى مع مبدأ عدم محاكمة الأشخاص من طرف الرأي العام، فقد جاء على لسانه " سلكت طريق الحب فأدركت طريق الموت" في تلميح لتورط خطيب فتاة ماتت طعنا، في قتلها رغم أنه لم يتم اعتقال هذا الخطيب أو توجيه التهمة إليه في مقتل خطيبته التي كان معها في السيارة ساعة حدوث الجريمة.

العينة الثانية: برنامج " في دائرة الضوء"

هو برنامج يهتم بالقضايا الاجتماعية، و يسلط عليها الضوء من خلال روبرتاجات تصف حالات متعدّدة لمشاكل و قضايا مختلفة. يتم في هذا البرنامج استضافة ثلاثة أو أربعة ضيوف بغرض مناقشة الموضوع. و عادة ما يكون الضيوف محامين أو صحفيين و أساتذة علم نفس، و ذلك قصد الالمام بالمواضيع المطروحة من جميع النواحي.

و قد قمنا بمتابعة دقيقة لأربع حلقات من هذا البرنامج و هي:

- حلقة يوم 11 ديسمبر 2008
- حلقة يوم 01 جانفي 2009
- حلقة يوم 08 جانفي 2009
- حلقة يوم 15 جانفي 2009

الملاحظات:

لاحظنا منذ الدقيقة الأولى لبث البرنامج يوم 11 ديسمبر 2008 خرقا صارخا لأخلاقيات المهنة الصحفية، و هو خرق يأتي على أكثر من مستوى:

بدأ مقدم الحلقة بجملته من الأسئلة الاستنكارية لشد انتباه المتفرّج، و هي أسئلة توحى بتورط متهمة في جريمة قتل لم يصدر في شأنها حكم قضائي، و هذا مناف لاحترام الصحفي لحق المجتمع في إدارة العدالة، و بالتحديد مبدأ أن "المتهم بريئ حتى تثبت إدانته" و ذلك بحكم قضائي نهائي.

نذكر على سبيل المثال : "قرية تستفيق على خبر زوجة تقتل زوجها؟"

و هنا نلمس إدانة ضمنية للزوجة ! ثم يقول "ما هي الدوافع التي تجعل امرأة تقدم على قتل زوجها؟" و هو سؤال طرحه على الضيف، و هو دكتور في علم النفس.

و قد قام الصحفي مقدم البرنامج كذلك بطرح سؤال آخر أثار استغرابنا، و ذلك عندما سأل شيخا (إماما) حول رأي الدين في جريمة قتل ترتكبها امرأة ضد زوجها، أي هل توجد خصوصية من ناحية العقاب، للمرأة دون الرجل ؟ !

و علاوة على هذه الأسئلة التي تترجم، إضافة إلى خرقها لمبدأ أن المتهم بريئ حتى تثبت إدانته، انحيازاً واضحاً لرواية أهل الهالك الذين اتهموا الزوجة بالقتل، لاحظنا تحاملاً واضحاً للصحفي ضدّ المتهمة عندما علق على بعض الرسائل الالكترونية التي جاءت كرد فعل من الجمهور حول موضوع الحلقة، بقوله "كان كل واحدة قلبها يتعبي على راجلها تقوم تقتلو..." و هنا نوّكد تعديّ الصحفي الواضح على حقوق المتهمة. كذلك سجلنا وجود خرق واضح للبند الأول من ميثاق شرف المهنة الصحفية بتونس و هو

"يلتزم الصحفي بالسعي إلى الحقيقة و بالعمل على ابلاغها إلى الرأي العام في إطار ما توفر له من معلومات" ، حيث لا نلمس هنا سعيا إلى الحقيقة المجردة بل سعيا لا إراديا إلى طمسها فضلا على تضليل العدالة و التأثير على قرارها الذي لم يصدر بعد، و كذلك من خلال خلق فرصة لمحاكمة المتهم من طرف الرأي العام قبل أن تحاكم عدليا و قضائيا، خاصة و أن هذا الخرق تبعه خرق آخر و هو عدم احترام مبدأ الخصوصية، حيث تم نشر صور المتهم و هي ترتدي ثوب الزفاف مع زوجها الهالك لعدة مرات، و قد ذكر اسمها و اسم زوجها بالكامل كذلك. و هو كسر واضح لقاعدة مرتبطة بإدارة العدالة في المجتمع، لأن المتهم يحاكم بواسطة قاضيه الطبيعي و ليس بواسطة الرأي العام، و قيام وسائل الاعلام بتغطية الجريمة قد يشكل إدانة مسبقة للمتهم قبل أن تدينه المحكمة، بالإضافة إلى تشويه سمعته. فحتى إذا حكمت المحكمة ببراءة هذه المتهمه فيما بعد، فإنها سوف تواجه بإدانة مجتمعية و هذه تشكل عقوبة يتعرض لها المتهم عموما خارج إطار القانون، و هو ما يشكل بدوره خطورة على المجتمع و على المتهمين و على مصداقية وسائل الاعلام نفسها !

و لذلك فقد نص الميثاق الألماني لسنة 1994، على أن " أي تصوير للقضية أو أية تأكيدات تؤدي إلى اصدار حكم مسبق في قضية يشكل انتهاكا للأحكام الدستورية التي تحمي الكرامة الانسانية و التي تنطبق بشكل كامل على المتهمين".

و لا بد أن نلفت النظر إلى أننا قد انتظرنا حوالي 30 دقيقة أو أكثر قبل أن ينبه الضيف الرابع، و هو دكتور في علم النفس إلى أن المرأة تعتبر بريئة حتى تثبت إدانتها بموجب حكم محكمة !

و عندها فقط بدأ الحوار يميل أكثر إلى الموضوعية، و بدأت الايحاءات بتورط هذه المتهمه في جريمة القتل تنقص.

في الحلقة الثانية التي تمت متابعتها، و التي وقع بثها يوم 1 جانفي 2009، تم تغيير الصحفي المقدم للبرنامج. لكن هذه الحلقة لم تخل من تجاوزات لأخلاقيات المهنة الصحفية، و إن كانت مختلفة المضمون.

فقد وقع في هذه الحلقة خرق واضح على مستوى احترام مبدأ الخصوصية، حيث وقع الادلاء بأسماء ضحايا الهجرة غير الشرعية (اعطاء الاسم العائلي لأبناء قتلوا و هم في طريقهم إلى ايطاليا بحرا بدون تأشيرة). كما وقع أيضا تحديد مكان إقامتهم بصفة دقيقة للغاية "يقطنون 16 كلم بعيدا عن مدينة المهديّة".

و الملفت للانتباه أن الأسماء المذكورة لم تكن هي المحور الرئيسي للحلقة بل استدلت بها أحد الضيوف كأمثلة لإبراز مخاطر "الحرقان".

فحسب رأينا كان على الصحفي و الضيوف التعامل مع الموضوع بأكثر حذر والتصرف بحساسية خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن عائلات هؤلاء الضحايا يمكن أن يكونوا بصدد مشاهدة هذه الحلقة. فما وقع بثه و الإدلاء به هو خرق لمبدأ احترام الكرامة الإنسانية للأفراد و تحديدا مبدأ "تجنب ما يمكن أن يزيد من معاناة الأشخاص و آلامهم" و هنا نقصد زيادة آلام أهالي الضحايا الذين تم التصريح بأسمائهم و الذين يفترض أن يكونو من بين المشاهدين.

كانت الحلقة التي وقع بثها يوم 8 جانفي 2009 مخصصة "للحالات الغريبة". و قد لاحظنا في هذه الحلقة تقصيرا على مستوى السعي للحقيقة و البحث عنها، خاصة في ما يخص تقارير الحلقة. فقد وقع الاكتفاء برواية واحدة، و هي رواية والدة الشخص المفقود و الذي زعمت أنه قد تم دفنه من غير علم عائلته بعد أن وقع ترحيله من ايطاليا ابان وفاته.

وقع التركيز في هذه الحلقة بصفة مكثفة على صور المفقود و بكاء الأم مع محاولة تضخيم الموقف بموسيقى تصويرية حزينة و متكررة و مطولة دون السعي إلى التعمق أكثر في مختلف جوانب القضية كالاتجاه مثلا إلى السلطات للاستفسار عن الجانب الغامض في الرواية و معرفة ما إذا كانت السلط قد قامت بابلاغ أهل المتوفي أم لا، و كيف؟! ...

هذه النقائص أضفت على التقرير الأول كثيرا من السطحية و عدم الدقة، و هو ما يتعارض مع مبدأ ميثاق الصحفيين العرب "ان أول واجبات الصحفي و أهمها البحث عن الحقيقة و تحري الدقة، و تحمل مسؤولية الرسالة الاعلامية الصادقة، و الالتزام بأمانة المهنة و شرفها". (وثيقة المؤتمر العاشر لاتحاد الصحفيين العرب – القاهرة أكتوبر 2004).

و على غرار ما وقع من تجاوزات في برنامج المسامح كريم، فقد احتوت هذه الحلقة من دائرة الضوء على تضخيم المآسي بشكل مبالغ فيه، و يتمثل ذلك مثلا في تصوير شاب على أنه ضحية و في وحدة قاتلة في الوقت الذي اكتشف فيه عائلته البيولوجية المختلفة عن تلك التي تربي في كنفها و ذلك اثر خطأ وقع في المستشفى استبدل بمقتضاه الطفل بأخر.

فقد ركز الصحفي طيلة التقرير على الجانب السلبي في القصة و هي أن هذا الشاب كان يظن أنه توأم لأخيه الذي تربي معه، و أن هذا الأخ حين أدرك أنه ليس أخاه انصرف عنه نسبيا لصالح الأخ التوأم الحقيقي. فعوض أن يبرز الصحفي النقاط الايجابية في الموضوع وهو اكتشاف الشاب لعائلته البيولوجية و بالتالي قد أصبح له أمين (باعتبار أن

أمه التي ربته تحبه بدرجة كبيرة) و بأن الخطأ الذي قد وقع تصحيحه قد مثل النجاة من بعض الأخطاء الجانبية الخطيرة التي كان يمكن أن تنجر عن عدم كشف هذا الخطأ و أهمها اختلاط الأنساب، ركز معد التقرير على الوحدة التي يعانها هذا الشاب لافتقاده اهتمام توأمه الذي تربى معه . و ذلك عن طريق التعاليق و الصور و المؤثرات الصوتية و الموسيقى التصويرية الحزينة. و قد دعم الصحفي ذلك حين علق فور الرجوع إلى الاستوديو "لا تياس يا أنيس لا تياس" و هو تعليق في غير محله، و نستطيع أن نعتبره خرقاً لمبدأ احترام الكرامة الانسانية للفرد، و ذلك لأن مقدم البرنامج و الصحفي الذي أعد التقرير لم يتجنباً ما يمكن أن يزيد من معانات هذا الشاب و آلامه المعنوية. كما تذهب بعض الموثيق لاعتبار أن هذا الخطأ يدخل ضمن ما يسمى "بالإساءة إلى الذوق العام" التي تشتمل في جزء منها على عدم احترام الحزن الانساني أو زيادة المآسي الانسانية.

كما وقع في نفس الحلقة، اختراق مبدأ الخصوصية و ذلك أثناء التقرير الذي صور رجلاً اعتقد أهله أنه توفي و دفن ثم رجع. لم يكن هذا الرجل في حالة طبيعية فهو لا يتكلم و تقاسيم وجهه و هندامه يوحيان بأنه إما مكتئب نفسياً إلى حد كبير و إما أنه فقد عقله تماماً، و رغم ذلك فقد تم تصويره بشكل متكرر و بطريقة الفيديو كليب أي أنه وقع تصويره في وضعيات مختلفة و من مسافات مختلفة مع زيادة بعض المؤثرات في الصورة مما جعلته يبدو شبهاً غريباً.

فهذا الانسان واضح عليه أنه مسلوب الإرادة، و رغم ذلك تم تصويره. و هذا مناف لللياقة و الذوق العام، حيث تم تعريض هذا الشخص إرادياً أو لا إرادياً لنوع من الأذى.

في حلقة "في دائرة الضوء" التي تم بثها يوم 15 جانفي 2009 كانت التقارير مختصرة و غير ملّمة بجميع جوانب القضايا المطروحة و أهملت بعض التفاصيل الجوهرية في المواضيع مع الاكتفاء برواية طرف واحد و الأخذ بها كمسلمة، أي تبنيها بصفة آلية. هذه الثغرات جعلت الصحفي و مختلف الأطراف المشاركة في البرنامج يقعون في التحيز فقد عقب مقدّم البرنامج "شو هو لها سمعتها" و هو حكم مسبق بلا أساس موضوعي ناتج عن تأثر الصحفي بما أدلت به السيدة صاحبة الرواية الأولى و الوحيدة في القضية محور التقرير.

المثال الثاني هو قول الصحفي و هو يسأل ضيفه الطبيب النفساني "ما هي نفسيّة "البشير" هالي يحب كل شيء و يفك كل شيء و لا يخلي وارده و لا شاردة؟ كيفاش هذا؟" (في اشارة إلى ابن عم المدّعية، و هو طرف ثاني في النزاع و لم يتم مجرد استجوابه).

نلاحظ تحاملا واضحا و انحيازا كليا. و دون أن نذهب إلى القذف، نكتفي بالإشارة إلى أنه وقع اهمال مبدأ احترام الكرامة الانسانية لهذا الشخص و تحديدا وقعت الاساءة إلى سمعته دون دليل ثابت و نهائي و ملموس غير أقوال المدعية التي لم تأت بأية وثيقة تثبت كلامها !

العينة الثالثة : برنامج " عن حسن نية "

هو برنامج ذو صبغة اجتماعية يتم فيه التحقيق في بعض المشاكل و القضايا بين المواطن التونسي و البلدية أو المعتمدية أو غيرها من السلط المحلية بناء على طلب من أحد المواطنين المتضررين. يضم البرنامج صحفية تقدم البرنامج و تدير الحوار، و ثلة من المحامين للبحث في القضايا المطروحة و ابداء آرائهم و اعطاء بعض الحلول القانونية لبعض المشاكل. كما يحتوي البرنامج على تقارير صحفية يقوم بها فريق من الصحفيين الخارجيين. قمنا بمتابعة ثلاث حلقات من هذا البرنامج:

- حلقة يوم 3 جانفي 2009

- حلقة يوم 10 جانفي 2009

- حلقة يوم 17 جانفي 2009

أثناء التقرير الأول لحلقة " عن حسن نية " التي وقع بثها يوم 3 جانفي 2009 وقع الإلمام بالمشاكل التي تعرض لها عدد من رجال الأعمال بمنطقة طبرقة مع بلدية المكان كما تمت زيارة أماكن الخصام و تصويرها.

و لكن التقرير كان يفتقد إلى الشمولية، إذ لم يقع التعمق في طرح رواية الشق المقابل أي البلدية. وهو ما يعد خرقا واضحا لمبدأ احترام حق الجمهور في معرفة الحقيقة كاملة، وهو بالتالي يعد اخلالا بموضوعية التقرير و بحياد الصحفي صاحب التقرير.

فإذا كانت الأخلاقيات المهنية للصحفي تقتضي أن يكشف عن سوء استغلال السلطة من طرف أعوان البلدية في هذه المنطقة، و هذا يدخل طبعاً في باب الدفاع عن مصالح المجتمع، فإن ذلك كان يجب أن يكون بدقة أكثر و ببراهين أقوى، تدين الموظفين بصفة قاطعة.

ونورد ملاحظة في هذا المستوى وهي إشارة الصحفية، مقدمة البرنامج إلى أنه قد تم تحديد موعد مع رئيس البلدية ثم تراجع بعد ذلك، و هو مجهود إيجابي للصحفي صاحب التقرير لكنه لا يمنعنا من أن تعيب عليه عدم الإجتهد أكثر و محاولة الحديث مع أحد أعوان البلدية أو مساعد رئيس البلدية. فالبحث عن الحقيقة لا يقتصر على الحديث فقط مع رئيس البلدية. وقد لاحظنا تحيزا واضحا للصحفي (في نفس القضية) خلال التقرير الثاني لصالح الطرف

الأول في القضية وهم رجال أعمال المنطقة. فقد رافق الصحفي تقريره بتعليق هذا نصه " و عندما سمع رئيس بلدية طبرقة بوجودنا، هب بجرارين لنقل أكداش الرمال الموجودة على حافة الطريق إلى مكان مجهول" !

وهذا في اعتقادنا هو تحامل واضح ضد شخص رئيس البلدية، خاصة و أن هذه الجملة جاءت بصفة تقريرية. في حين أن الصحفي لا يملك الحجة الدامغة على أن نقل أكداش الرمال قد جاء فعلا كرد فعل لوجود كاميرا البرنامج في المنطقة !

فمن أين له أن يستنتج ذلك؟ و من قال أنه لم يكن في نية رئيس بلدية المكان القيام بذلك العمل منذ أيام؟ أين الحجة الدامغة عن سوء نية الموظف العمومي؟.

الخرق الموالي لأخلاقيات المهنة الصحفية، في هذه الحلقة قد تجلى لنا من خلال عدم احترام الصحفيين العاملين بالبرنامج لمبدأ إدارة المناقشة بكل حرية، إذ لم يقع احترام مبدأ العرض المتوازن لآراء كل الأطراف، واحترام حق كل الأطراف في التعبير عن آراءها . وقد اتسم ذلك من خلال التقرير الخاص بشكوى مواطنة ضد بلدية حمام الأنف، حيث وقع التراجع في منحها ترخيصا لبناء طابق علوي في بيتها. إذ لم تتحول كاميرا البرنامج إلى قصر البلدية كما غاب الطرف الثاني أثناء نقاش المشكلة في الأستوديو، فلم يتم استدعاء رئيس بلدية المنطقة لعرض المسألة من وجهة نظره.

وهذا مناف لاحترام مبدأ حق الرد، هذا الحق الذي يعتبر جزءا من ممارسة وسائل الإعلام لحريتها، وهو حق يمكن أن يوسع نطاق النقاش العام للقضايا و يؤدي إلى تطوير علاقة متوازنة بين وسائل الإعلام و الجمهور من جهة و بين وسائل الإعلام و المؤسسات العمومية و هياكل المجتمع المدني من جهة أخرى.

سجلنا في نفس الحلقة، تعديا واضحا لاحترام الكرامة الإنسانية للأفراد و خاصة مسألة عدم الإساءة إلى شرف الإنسان و سمعته.

فقد قام أحد الضيوف المستديمين في البرنامج و هو محامي، بالتعليق عن الإهمال المزعم لبلدية حمام الأنف بقوله " في بلدية حمام الأنف، القوانين تتبدل كل ربع ساعة ... صباحا مساء و يوم الأحد ! " .

وقد وقع تضخيم المشكل المطروح لدرجة جعل فيها البرنامج بلدية هذه المنطقة مسؤولة عن موت المدعية مستقبلا ! وهي تشكو من داء مزمن حيث أشار المحامي إلى أن البلدية قد تعدت على حق من حقوق الإنسان و هو على حد قوله " هذا الحق هو في أنها لا تموت و أنها تشوف الشمس " (أي أن ترى الشمس) ! وهو اتهام صريح بأن بلدية المكان هي السبب

الرئيسي في حرمان إبنة المدعية من رؤية الشمس و بالتالي الموت على المدى البعيد ! وهذا التعليق فيه حسب رأينا إساءة إلى شخص المسؤولين في بلدية المكان إساءة واضحة !

فإذا كان المحامي المستشار في البرنامج غير ملم بقواعد العمل الصحفي و ميثاق الشرف، فهذا لا يبيح للصحفية مقدمة البرنامج السكوت و عدم إيقاف المحامي و رفض مثل هذه التعليقات المبالغ في حدتها، خاصة و أنها متخرجة من معهد الصحافة و علوم الاخبار، و لها خبرة في ميدان الصحافة بأنواعها المكتوبة و المسموعة و المرئية ! و لنا أن نميل إلى الإستنتاج بأن سكوت الصحفية كان بدافع جذب المشاهدين عن طريق الإثارة و شد الإنتباه و بالتالي رفع نسبة المشاهدين للقناة Audimat. إذ لا ننسى أننا بصدد دراسة قناة تلفزيونية خاصة، و ككل قناة خاصة، هي قناة تجارية، هدفها الأساسي الربح. ولكن نعود لنؤكد أن الربح لا يجب أن يكون على حساب أخلاقيات المهنة الصحفية بأي حال من الأحوال.

تناولت حلقة " عن حسن نية" التي وقع بثها يوم 10 جانفي 2009، موضوع وفاة امرأة حامل في ظروف غامضة في المستشفى. وقد قام زوج المرأة المتوفية باستدعاء كاميرا البرنامج للبحث معه عن حقيقة موت زوجته (الظروف التي تسببت في وفاتها). وقد اتهم الزوج الطاقم العامل في المستشفى الجهوي بمنطقته و حمل الأطباء و القوابل المسؤولية كاملة. كما أتى بشهود عيان و وثائق رسمية تثبت الإهمال الصحي الذي تعرضت له المتوفية.

لاحظنا في هذه القضية، تحيزا واضحا من طرف الصحفية مقدمة البرنامج لصالح وزارة الصحة العمومية و الإطار الطبي وشبه الطبي، و ذلك في مناسبات عديدة:

- بدأت الصحفية حديثها بالإشارة إلى ما وصل إليه الميدان الطبي من تقدم وازدهار في بلادنا (و إن كانت الصحفية محقة نسبيا في هذا الإطار إلا أن الحيز الزمني الذي أخذته هذا الثناء وحدة اللهجة التي قيل بها كان مبالغا فيهما)
- عمدت الصحفية إلى التقليل من شأن الأخطاء الطبية في البلاد إلى درجة تهميشها أحيانا، واعتبارها " حالات عادية تحصل في كل دول العالم"
- تدخلت أثناء النقاش في الأستوديو عديد المرات للدفاع عن الطاقم الطبي العامل بقولها مثلا " ماكانتش فمه نيه من الإطار الطبي بالتقصير" رغم أن شهود عيان أثبتو أن القابلة قد قامت بركل المتضررة و الصياح في وجهها دقائق قبل سقوط المرأة ووفاتها في البهو(رغم استجاءها لها و شكواها بأنها تحس أنها على وشك الموت !)
- عندما أثيرت مسألة تغيير الملف الطبي للمتوفية إثر طلب زوجها له في إطار القضية المطروجة على القضاء، تجاهلت الصحفية هذه النقطة و لم تتوسع في النقاش فيها رغم أنها تدخل في صلب الموضوع، ورغم أن الضيف الذي تحدث باسم وزارة

الصحة قد تلغثم في هذا المستوى و تخرج، مما يوحي بتورط واضح لإدارة المستشفى موضوع الحديث.

من جهة أخرى، لاحظنا خلال التقرير نقصا فادحا في تغطية بعض الجوانب، إذ لم تنتقل كاميرا البرنامج إلى المستشفى مكان وفاة الزوجة، ولم يتم استجواب طبيب المتوفية أو القابلة أو أي عون له صلة أو دراية بالحادث. لكن تم التوسع من جهة واحدة وهي رواية زوج المتوفية و شهود العيان الذين أدانوا طاقم المستشفى وشاهدوا القابلة وهي تسيء معاملة المرأة مباشرة قبل وفاتها.

وهو ما يجرنا إلى القول بحذر: إن تركيز صحفي التقرير على رواية طرف واحد في القضية و غياب الطرف الثاني، ربما هو الذي جعل الصحفية مقدمة البرنامج تحاول ترميم هذا النقص بالانحياز إلى الطرف المغيب في التقرير. وهذا خطأ مهني فادح أيضا !

الخطأ الفرعي في القضية هو استضافة مسؤول في وزارة الصحة العمومية للأستوديو للحديث باسم الطاقم العامل بالمستشفى الجهوي بسيدي بوزيد. فقد اتضح من خلال الحوار أن الرجل غير ملم إماما كاملا بملف المرأة المتوفية و بالتالي لم يكن في موضع يسمح له بالدفاع عن جدارة، على وزارة الصحة العمومية و الرد على الإتهامات التي وجهت له من طرف الزوج الأرملة. إذ كان من الأجدر استدعاء طبيب المتوفية أو القابلة المتهمه بسوء معاملة المرأة المتوفية أو مسؤولا في المستشفى الجهوي بالمنطقة.

لذلك نلح في هذا المستوى على أن تغييب الموضوعية و عدم الدقة و الشمولية في تغطية الأحداث هي تجاوزات توحى بعدم احترام أخلاقيات المهنة، و أن محاولة ترميم هذه الأخطاء و ترقيع بعض النقائص لا يجب أن يكون أيضا على حساب شرف المهنة. فتجعل الصحفي يهرب من خطأ عدم الدقة إلى خطأ التحيز و عدم الحياد !

القضية الثانية التي تعرض لها برنامج "عن حسن نية"، في الحلقة التي تم بثها يوم 10 جانفي 2009، تناولت موضوع سيدة زعمت أن زوجها طلقها بدون علمها و بقي يعاشرها لمدة عامين قبل أن تكتشف الحقيقة !

في هذه الحالة، تم أيضا التركيز على حقوق الزوجة التي حفظها لها القانون رغم طلاقها غيابيا و بالإنشاء (كحقها في الحضانة و النفقة و المسكن). كما تمت الإشارة في عديد المرات بمكاسب المرأة في تونس و بمجلة الأحوال الشخصية. لكن الجانب الأخطر في القضية قد تم تجاهله أو الانصراف عنه عمدا حتى أشرفت الحلقة على نهايتها، حينها أُلحِت المرأة المدعية و الموجودة في الأستوديو أنها لا تبحث عن تعويض مادي لأن ذلك أمر مفروغ منه، و لكنها جاءت تريد الإنتقام قضائيا لشرفها، لأن طليقها قد عاشرها من

دون وجه حق و قد قدمت شهادة طبية تثبت عملية إجهاض لا إرادي تعرضت لها بعد صدور حكم الطلاق غيابيا. فهذا الجانب الخطير لم يتم التركيز عليه منذ البداية، رغم أن الحكم فيه إذا ما ثبتت الإدانة هو السجن المؤبد !

وهذا في رأينا يدخل في إطار عدم احترام مبدأ الدفاع عن مصالح المجتمع و الكشف عن الإنحرافات و الفساد، مع المحافظة دائما على الموضوعية و الحياد و الإبتعاد عن الصبغة التقريرية لأن المتهم يبقى دائما بريئا في غياب حجة دامغة تدينه.

ورغم هذه التجاوزات المقصودة و اللامقصودة، فإن مزية هذه الحلقة و نجاعتها في إيضاح بعض الثغرات القانونية في إجراءات الطلاق تبقى لا جدال فيها. فقد وقع الكشف عن إمكانية سوء استغلال القوانين أو التلاعب بها و التحايل عليها، في ما يتعلق بمراحل صدور الحكم بالطلاق (كعدم وجوب مثول المرأة أمام القاضي للنطق بالحكم و عدم وجوب تثبت السلط القضائية من استيلاء المرأة للإستدعاء بصفة شخصية... إلخ).

و فضلا عن التجاوزات التي سجلناها سابقا في هذا البرنامج و المتمحورة أساسا في عدم الدقة و غياب الموضوعية و اعتماد التحيز لشق دون آخر أحيانا، كشفت لنا الحلقة التي تم بثها يوم 17 جانفي 2009 عن تجاوز واضح يعد خرقا صارخا لمبدأ الخصوصية.

تجلى هذا الخرق في استعمال الكاميرا الخفية مرتين لتصوير أطراف في قضيتين، رفضوا أن تقوم كاميرا البرنامج بتصويرهم. فتم دس كاميرا و ميكروفون بدون علمهم و حاولت الصحفية القائمة بإعداد التقريرين بمحاولة استدراجهم للحديث عن القضايا المطروحة و ابداء تصريحاتهم و وجهة نظرهم. ثم وقع بث التقرير مع تغطية جزئية لملاحم الوجه و ترك الصوت على حاله.

فحتى و إن كان تصوير الأفراد و تسجيل تصريحاتهم بدون إذن قد تم عن حسن نية، وهي إظهار مواطن الفساد في المجتمع، فإن أخلاقيات المهنة تقتضي أن لا يلتجئ الصحفي لمثل هذه الأساليب الملتوية، لأنها تشكل خرقا لشرف المهنة من عدة زوايا.

فحق الخصوصية كما أردنا، هو أن يحتفظ كل إنسان بأسراره التي لا يريد أن يطلع عليها الآخرين. لذلك فإنه على الصحفي أن يحترم هذا الحق بأنواعه الثلاثة: الخصوصية الفيزيائية أو الجسدية (أي تسجيل صوته أو تصويره بالكاميرا دون إذنه) و الخصوصية الإتصالية أو العقلية (للفرد الحق في الاحتفاظ لنفسه بمواد مكتوبة أو مسجلة أو أن يعطيها لأي شخص يختاره) و الخصوصية المعلوماتية (توفير الحماية للمعلومات الشخصية المتوفرة في منظمات و هياكل عامة أو خاصة).

و أي خرق لمبدأ الخصوصية يشكل تجاوزاً لميثاق شرف المهنة و خاصة مبدأ عدم محاكمة المتهم بواسطة الرأي العام و عدم التأثير على سلطات القضاء و احترام الكرامة الإنسانية للفرد و عدم الإساءة إلى سمعة الشخص المصور بالكاميرا الخفية و التشهير به دون وجه حق. فالصحافة لا يمكن أن تلعب دور المحاكم و القضاة !

العينة الرابعة: برنامج " هذا أنا "

وهو برنامج ترفيهي، فني، يأتي على شكل استجواب يقوم به الصحفي مقدم البرنامج لضيف الحلقة، وهذا الضيف عادة ما يكون فنان (ممثل أو مغني...الخ). وقد قمنا بمتابعة حلقتين لهذا البرنامج:

- حلقة يوم 14 جانفي 2009

- حلقة يوم 22 جانفي 2009

الملاحظة الرئيسية التي توصلنا إليها، في مستوى هذا البرنامج، هي أنه يقوم بنفس التجاوزات طوال الحلقتين: عدم احترام الضيف، إما بالاستهزاء و السخرية منه أو بمهاجمة إنتاجه و تصريحاته و استفزازه. و هذا النوع من التجاوزات متكرر بصفة كبيرة، و هو طابع عرف به مقدم و معدّ البرنامج. و في ما يلي حاولنا اعطاء أمثلة عن هذه التجاوزات :

* هنالك استفزاز متكرر في طريقة طرح الأسئلة:

- الصحفي: هل تعتبر نفسك فنان ؟

- الضيف: نعم !

- الصحفي: أش كون قال ؟ (من قال ذلك ؟ !)

* الصحفي: "الفنان هو انسان رشيق، وسيم، شعره "بالجال" و أحنا اليوم قدام "منير الطرودي" فوضى في الشكل، مظهر عادي أو أقل من العادي.. علاش ؟ (أي لماذا ؟)"

* عندما وصف الضيف أغاني الفنان عبد الحليم حافظ و محمد عبد الوهاب بأنها أغاني عاطفية مثيرة، ردّ عليه الصحفي بقوله "عندك أغاني إباحية أنتعس و أردأ من التي تحكي عليها" و هنا يتعدى السخرية إلى الهجوم و الاستفزاز !

* الصحفي: "منير الطرودي غنى "عالعساس" (أي حارس البناية) على عكس عبد الحليم حافظ الذي غنى عالهورى و هي قيمة سامية و أبدية" و هنا تحقير واضح لأغنية الضيف !

* أسمع المخرج الضيف مقطعا من أغنية "العساس" ثم بعد سماع المقطع المطول قام الصحفي بالتعليق "لا تسامح العساس ... هذه هي كلمات الأغنية! ... إذا فمه جدية في هذه الأغنية، فهي أنك ستصبح بهذه الأغنية أول فنان في العرب يغني عالعساس!!"

ثم يضيف "إلي غنى أغنية كهذه ما يلزموش (ليس عليه) أن ينقد ناس غنت الفن الراقي مثل عبد الحليم حافظ و عبد الوهاب و غيرهم!" و هنا أيضا نلمس تحقيرا واضحا لأغنية الضيف.

* عندما وصف الضيف بعض الفنانين بأنهم دخلاء، و آخرين بأنهم تحصلوا على ألقاب لا تعني شيئا بالنسبة له مثل "أمير الطرب" أو "سلطان الغناء"... الخ، كان ردّ الصحفي "انت لا زلت لم تفرض نفسك بعد على الساحة الفنية! انت لازلت "رئيس بلدية الطرب".

* عندما بدأ الفنان يتحدث عن دخوله الركح حافيا، سأله الصحفي عن معنى الحفاء ثم عقب قائلا "فمه ناس كيف تشوفك هكاكا تولى تضحك... سامحني انت تولى أضحوكه! (يعني أن الناس عندما يرونك حافي القدمين يضحكون! سامحني.. أنت تصبح أضحوكة!)"

كما أعاد الصحفي وصف "انت أضحوكة" على الأقل ثلاث مرات طوال الحوار في ذلك الباب.

* واصل الصحفي سخريته الواضحة قائلا "منير! تحس نفسك غريب؟ ، فمه ناس تعتبرك مهبول، تعتبرك أضحوكه! و انت فاهم إلي انت فنان!"

ثم راح يؤكد "أغلبية الجمهور يعتبرك أضحوكة!" و هذا التهجم هو غير لائق في رايانا، كما أن هذا التصريح غير موضوعي بالمرّة، فمن أين الاحصائيات؟ هو كلام أجوف بلا أدلة، و المقصود به هو استفزاز الفنان و اثارته من أجل دفعه للدلاء بتصريحات انطباعية تشد المشاهد للبرنامج و تزيد من شعبية الحلقة.

و قد تواصلت الأمثلة الدالة على التهكم طوال الحلقة :

* الصحفي " في أغنيتك الخلاقة "العساس" تحكي حكاية واحده و واحد (امرأة و رجل) يريدان أن ينفردا ببعضهما و ما نجموش (لم يستطيعا)... ما هو الجانب الراقى في هذه الأغنية ؟ !... على خاطر "العساس" قال "لا" ؟ (أي أن الحارس لم يتركهما).

* الصحفي : "أنت تمزج اللون البدوي بالجاز "Jazz" تقولش عليك تعمل في "عجة بالسكالوب" !"

* الصحفي "منير الطرودي يغني روائع لوديع الصافي ثم ينحرف ليغني "العساس" و "حمّة" ... فهو إذن يجمع بين الروائع و بين الفضائع !"

* الصحفي "تشبه نفسك بصعاليك الجاهلية ... و لكنك تشبه الصعاليك في الشكل فقط لأن كلمات أغانيك لا ترقى إلى مستوى كلمات أغاني صعاليك الجاهلية"

* الصحفي "وجه الشبه بينك و بين الفنانة أم كلثوم هو أنها غنت "أصبح عندي الآن بندقية" و أنت غنيت "السود مقروني" آهاوكا كيف كيف ! (أي أنتما الآن مثل بعضكما)"

استنتاجات حول العينة الرابعة :

نلاحظ من خلال العينة الأخيرة تجاوزا واضحا لمبدأ عدم نشر أو بث ما يشكل إساءة للذوق العام. و يشتمل هذا المبدأ على استعمال الألفاظ الهابطة و المسفة التي يمكن أن تسيء إلى الأفراد. فالصحافيون مطالبين بـ :

- عدم تحقير أو السخرية من أي فرد أو جماعة.
- مراعاة القيم الإنسانية العميقة و عواطف البشر.
- احترام كرامة أي فرد يتم استضافته في أي برنامج و عدم تعريضه إلى أي نوع من الإيذاء.

و هذا بالضبط ما وقع تجاوزه في هذا البرنامج إلا أننا نلاحظ أن هذا الاتجاه أي الإثارة هو نهج تسلكه وسائل الإعلام الخاص في كثير من البلدان للحصول على أكبر قدر ممكن من الربح.

حوصلة دراسة المحتوى

من خلال دراسة أربع عينات مأخوذة من البرامج الاجتماعية على قناة حنبعل، تمكنا من العثور على عدد كبير من التجاوزات، منها تضخيم الماسي و عدم تجنب ما يمكن أن يزيد من معانات الناس و الامهم و يسبب ضررا ماديا أو معنويا لهم. كذلك عدم احترام حق المجتمع في ادارة

العدالة و بالتحديد مبدأ أن المتهم بريء حتى تثبت ادانته. لاحظنا تقاعسا في السعي وراء الحقيقة و سطحية في تناول بعض المواضيع، فضلا عن خرق مبدأ الخصوصية و مبدأ احترام الكرامة الانسانية للأفراد و خاصة مسألة الاساءة الى شرف الانسان و سمعته.

و لمعرفة الاسباب المؤدية الى تفاقم هذه الاخطاء و تضخمها في الفضاء التلفزيوني التونسي، أجرينا عددا من المقابلات شبه المباشرة مع عينة من الاعلاميين و الاتصاليين من ذوي الخبرة حتى نتمكن من ايجاد بداية اجابة عن هذه الاشكالية و محاولة رصد أهم التحديات الراهنة امام ممارسة المهنة الصحفية على أسس سليمة.

III- "أخلاقيات الصحافة في تونس" من خلال الإعلاميين التونسيين:

تلبية للإحتياجات التي يقتضيها هذا البحث، قمنا باعتماد أسلوب التحقيق الكيفي مستقلا عن التحليل الكمي، وذلك لأننا سنهتم بالأساس بتحليل ما ورد من أجوبة و قراءة مضمونها حتى يتسنى لنا رصد آراء عينية من ذوي الإختصاص تجاه موضوع أخلاقيات المهنة الصحفية في المجال السمعي المرئي بتونس.

وقد اخترنا القيام بمقابلات نصف مباشرة entretiens semi-directifs مع ثمانية إعلاميين في مختلف المجالات: صحافة مكتوبة و صحافة مسموعة و مرئية فضلا عن أساتذة بمعهد الصحافة و علوم الإخبار:- صحفيين إثنين من التلفزة التونسية

- صحفيين إثنين من الإذاعة التونسية
- صحفيين إثنين من الصحافة المكتوبة
- إثنين من أساتذة معهد الصحافة و علوم الإخبار

و تتراوح أعمار الإعلاميين الذين تم استجوابهم بين 40 و 55 سنة و كلهم من خرجي معهد الصحافة و علوم الإخبار. كما تتراوح خبرتهم في المجال الإعلامي (الأقدمية) بين 15 و 33 سنة خبرة. وهو في رأينا مؤشر مهم لما يعطيه من قيمة علمية كبيرة و مصداقية عالية في مستوى الأجوبة التي تم الإدلاء بها.

أخيرا يجب الإشارة إلى أننا اعتمدنا في دليل المقابلة على خمسة أسئلة، منها أربعة أسئلة مفتوحة و سؤال شبه مفتوح يضم ثلاث اختيارات و مساحة إضافية للإدلاء بملاحظات إن وجدت، وذلك حتى يجد المستجوب حرية كاملة في التعبير دون تقييده أو استدراجه نحو إجابة معينة.

* واقع أخلاقيات المهنة الصحفية في تونس:

حاولنا رصد أهم المعالم التي يتسم بها واقع أخلاقيات الصحافة في تونس من خلال العينة المستجوبة من رجال الصحافة و الإعلام. وذلك عن طريق السؤال الأول " كيف ترى أخلاقيات المهنة الصحفية في تونس في المجال السمعي المرئي عموما؟" و هو سؤال عام و تقييمي و مفتوح.

وقد أجمع كافة المستجوبين على أن هنالك تجاوزات كثيرة و متكررة من طرف الصحفيين التونسيين في كافة القطاعات.

فقد أورد الدكتور صلاح الدين الدريدي (أستاذ بمعهد الصحافة و علوم الإخبار) بأنه توجد " تجاوزات كثيرة و خاصة مع دخول القطاع السمعي المرئي الخاص إلى تونس فضلا على التطور التكنولوجي الهام... فالصحافة السمعية المرئية بالقطاع الخاص التونسي لا تستجيب لقواعد و ضوابط العمل الصحفي."

وفي نفس الإطار، أكدت الدكتورة سلوى الشرفي (أستاذة بمعهد الصحافة و علوم الإخبار و صحفية بدار الصباح)، بأن " أخلاقيات المهنة الصحفية غير محترمة، و رديئة جدا".

كما أضاف رئيس مصلحة البرمجة بإذاعة تطاوين " في نظري إن أخلاقيات المهنة الصحفية في تونس و خاصة في المجال السمعي المرئي غير محترمة بالقدر الكافي، إذ كثيرا ما تسجل تجاوزات خلال العمل اليومي من شأنها أن تمس بأخلاقيات العمل الصحفي".

وهو ما أكده أحد الصحفيين المستجوبين من دار الصباح بقوله " إن هنالك تجاوزات و خروقات كثيرة تمارس من قبل الصحفيين و مديري المؤسسات الإعلامية على حد سواء".

أما الصحفي المنتمي إلى دار الصحافة فقد أشار إلى أنها " أخلاقيات مرتبطة أكثر بالقطاع السمعي المرئي الفرجوي و لا تراعي المبادئ الأصلية للصحافة".

كما عرج رئيس قسم الأخبار بإذاعة تطاوين على حساسية الموضوع مشيرا إلى " أن موضوع أخلاقيات الصحافة هو موضوع نسبي، باعتبار أن الأخلاقيات كمفهوم هو فضفاض و الأخلاقيات تحيل حسب رأيي إلى الحرفية و المصدقية و الوضوح، وهذه الشروط لا تتسجم مع الخطأ التحريري لأغلب المؤسسات الإعلامية لأنها تمارس في كثير من الأحيان خطابا إعلاميا غير بريء".

* التجاوزات الأخلاقية في المجال السمعي المرئي:

حاولنا في مرحلة ثانية التدرج من العام إلى الخاص، و ذلك عن طريق السؤال التالي: " ماهو نوع التجاوزات الموجودة في المجال السمعي المرئي".

كانت الإجابات عن هذا السؤال متفاوتة من حيث التعمق و التحليل و الثراء. كما سجلنا امتناع شق عن الإجابة في حين فضل البعض الإكتفاء بالإجابة عن النصف الأول.

فأما إجابات الإطار التدريسي لمعهد الصحافة فقد جاءت مختصرة و دقيقة و متشابهة حيث أكدت الدكتورة سلوى الشرفي: " إننا نجد في برامج تلفزة الواقع أن الطاعي هو التظليل و التعتيم و قد أيدها الدكتور صلاح الدين اليريدي ملخصا أهم التجاوزات في نقص في المصادقية و المهنية في إعداد المضمون إضافة إلى تجاوزات في مستوى احترام الحدود التي تفصل الحياة العامة بالحياة الخاصة للأشخاص، و كذلك على مستوى الموضوعية و الحياد و التثبت من مصادر المعلومات."

أما أجوبة الصحفيين فتناولت عدة جزئيات و أمثلة مستقاة من واقع المهنة في مؤسساتهم.

ففي حين وصف صحفي من دار الصباح المشهد الإعلامي السمعي المرئي بأنه مهمش و يطغى عليه التعتيم و بذلك السطحية، أشار صحفي بالإذاعة إلى " مغالطة المتقبل حول نوعية المادة الإعلامية التي يتم بثها، و عدم الدقة في التحري عن الأخبار و تبني بعض المعلومات، و كذلك التلاعب خاصة في ما يخص الإذاعة، كأن يبث برنامج على أنه مباشر في حين أنه مسجل".

كما أشار صحفي ثاني بالإذاعة إلى تحريف الأخبار " بمعنى مثلا " الجفاف" يصبح "سوء الأحوال الجوية" وهنا أقصد عدم الدقة" أما أخطر التجاوزات فيضيف بأنها تتمثل في "التشهير".

أما الإجابة الأكثر تفصيلا فقد جاءت على لسان صحفي بقسم الأخبار بقناة تونس 7 حيث بوب التجاوزات على النحو التالي: " الرقابة الذاتية و تعدد المسؤولين في نفس القسم و سياسة فرق تسد مما يتسبب في نوع من الكراهية بين الصحفيين فيتولد عن ذلك منافسة غير نزيهة بمحاولة تقرب بعض الصحفيين منهم كي ينالوا رضاهم بهدف تمثيهم ببعض الإمتيازات على غرار تعيينهم دائما في سفريات للخروج في تربية في الداخل و الخارج و اسنادهم وظائف و ترقية و منح و جوائز غير مستحقة، و على حساب زملائهم."

ثم يضيف " إقتحم الدخلاء الميدان الصحفي بدعوى أن الصحافة غرام و ليست علم فأصبح كل من هب و دب يشتغل في الصحافة المكتوبة و المسموعة و المرئية ثم أخيرا ظن بعض المسؤولين في الإعلام المرئي أن المظهر الخارجي (الجمالي) هو المحدد الرئيسي لنجاح

الإنتاج الصحفي خاصة في التنشيط و تقديم الأخبار دون مراعاة للمؤهل العلمي مما يترك الساحة الإعلامية تعج بعدد الوجوه الجميلة في رؤوس خاوية".

و أخطر التجاوزات الموجودة هي "تفضيل الزملاء الصحفيين بعضهم على بعض و إعطاء الفرصة للدخلاء قبل خريجي معهد الصحافة مما يؤدي إلى تهميش القطاع الصحفي".

أما عن المسؤولية في الإنتهاكات المتعمدة لأخلاقيات المهنة الصحفية في تونس، فقد حملها الصحفيون المحترفون الذين تم استجوابهم، للإعلامي بالدرجة الأولى، لأن الصحفي الجيد و الكفاء لا يجب أن يسمح لنفسه بالغش و المغالطة. في حين نسبها الإطار المدرس لمهنة الصحافة إلى أصحاب المؤسسات الإعلامية بالنسبة للقطاع الخاص و إلى الدولة بالنسبة للقطاع العام.

*** الظروف المؤدية إلى تفاقم الإنتهاكات الأخلاقية لمهنة الصحافة:**

يرد الإعلاميون السبب الرئيسي وراء حدوث انتهاكات أخلاقية و تواصلها في القطاع الإعلامي التونسي إلى الصيغة غير الإلزامية للمواثيق. يأتي بعده دور النقابة المحدود في الحرص على تطبيق قواعد المهنة، إضافة إلى اعتماد صحفيين من غير أهل الإختصاص.

و في هذا الإطار أشار صحفي بدار الصباح إلى عدم تطبيق القوانين و معاقبة الصحفيين فور حدوث تجاوزات جسيمة تعاقب عليها مجلة الصحافة التي تكتسي صبغة قانونية و بالتالي إلزامية.

كما أشار الدكتور صلاح الدين الدريدي إلى ضعف التكوين الأكاديمي في هذا المجال أي غياب مواد تتناول بالدرس مواثيق الشرف المهنية و تتعمق في قواعد و أخلاقيات المهنة الصحفية. وفي نفس الإطار أكدت الدكتورة سلوى الشرفي عدم وجود اجراءات تشجع الصحفيين على التحلي بأخلاقيات المهنة و الإلتزام بها مضيعة أن " الدخلاء على المهنة هم المتسببون الأوائل في حدوث التجاوزات الأخلاقية".

*** التحديات الراهنة أمام تطبيق مواثيق الشرف:**

السؤال حول التحديات الراهنة أمام تطبيق ميثاق الشرف في المجال السمعي المرئي التونسي ظل بلا إجابة في كثير من المقابلات التي أجريناها، و لا ندري إن كان هذا الصمت مرده الحيرة و عدم وجود إجابة واضحة المعالم لدى العينة المستجوبة أم أن حساسية الموضوع جعلت الحذر يطغى على الصراحة.

و تدور جميع الإجابات التي تحصلنا عليها، حول ضرورة تدعيم الصبغة القانونية لمجلة الصحافة التي من شأنها أن تدفع الصحفيين إلى التحلي بأخلاقيات المهنة إضافة إلى ضرورة مراجعة بعض المفاهيم على مستوى وطني. هذه مقتطفات من الإجابات المقترحة:

- التحدي الكبير هو حسن تطبيق بنود مجلة الصحافة و المواثيق الدولية و العربية المشتركة.

- إن توسيع هامش الحرية و التعبير يمكن أن يساعد على احترام نوااميس العمل الإعلامي.

- التحدي الراهن هو تطبيق أمين و دقيق لما جاء في مواثيق الشرف المهنة:

« une bonne pratique équivaut à une bonne éthique »

- التحديات الراهنة هي العمل على تحرير المجال الصحفي و الولوج إلى المعلومة بصورة أيسر بعيدا عن الرقابة الذاتية و السلطوية في إطار الإلتزام بالأخلاقيات الصحفية حسب المواثيق المعمول بها في العالم.

حوصلة المقابلات

لقد دعمت العينة ما توصلنا اليه من نتائج، حيث أكدت وجود تجاوزات أخلاقية متنوعة و متكررة، كما لخصت الظروف التي شجعت على تفاقمها في الصبغة غير الالزامية للمواثيق اضافة الى محدودية دور النقابة في تطبيق قواعد المهنة و اعتماد صحفيين من غير أهل الاختصاص.

التحدي الكبير أمام ممارسة مثالية لمهنة الصحافة، حسب ما جاء على لسان العينة، يكمن في حسن تطبيق ما ورد في مواثيق الشرف المشتركة. و لكن السؤال يبقى قائما حول كيفية التوصل لايجاد سبل تلزم الصحفيين باحترام هذه المواثيق بكل أمانة، خاصة و نحن نعيش عصر الخصوصية السمعية المرئية و طغيان المنطق التجاري اضافة الى التضخم العددي للفضائيات و بالتالي طغيان منطق المنافسة النزيهة و غير النزيهة.

قائمة المراجع و المصادر

- د. سليمان صالح، اخلاقيات الاعلام، الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الثانية، 2005
- وليد النجار، ميثاق الصحفيين العرب، جريدة مصر الحرة، القاهرة، 2004
- خولة العبيدي، واقع اخلاقيات المهنة الصحفية من خلال الممارسة في الصحافة المكتوبة التونسية، رسالة ختم الدروس الجامعية في الصحافة و علوم الاخبار، جوان 2007
- ميثاق الصحفيين العرب، وثيقة المؤتمر العاشر للصحفيين العرب، القاهرة، اكتوبر 2004
- ميثاق الشرف الصحفي التونسي
- الموقع الالكتروني لقناة حنبعل

دليل المقابلة

الموضوع : " أخلاقيات المهنة الصحفية في المشهد الإعلامي السمعي المرئي الخاص بتونس "

يتنزل هذا البحث في إطار الإعداد للملتقى الدولي القادم حول أخلاقيات المهنة الصحفية، الذي ينظمه معهد الصحافة و علوم الأخبار في أبريل 2009. فالرجاء المساهمة في إثراء هذه الدراسة و الإجابة عن الأسئلة المطروحة بدقة.

شكرا جزيلا
د. ثريا السنوسي

الاسم و اللقب (اختياري):

الاسم: ذكر أنثى

العنوان:

المستوى التعليمي: تعليم ثانوي تعليم عالي

الاختصاص الجامعي: صحافة و علوم أخبار لمصاص آخر

الأقدمية في الاختصاص: سنوات

المؤسسة المشغلة :

1- كيف ترى أخلاقيات المهنة الصحفية في تونس، في المجال السمعي المرئي ؟

2- ما نوع التجاوزات الموجودة ؟ و ما هو أخطرها حسب رأيكم ؟

3- من المسؤول عن هذه التجاوزات في المؤسسات الإعلامية السمعية المرئية الخاصة ؟ و كيف ؟

4- ما هي الأسباب المؤدية لهذه التجاوزات

الصبغة غير الإلزامية للموائق ؟

اعتماد صحفيين من غير أهل الاختصاص ؟

دور النقابة المحدود، في الحرص على تطبيق هذه الأخلاقيات ؟

أسباب أخرى ؟ أذكرها.

4- ما هي التحديات الراهنة أمام تطبيق موائق الشرف في المجال السمعي المرئي ؟

شكرا